

Distr.: General
17 May 2011
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة
دورة العمل الأولى

نيويورك، ١٨-٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١

تقرير الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

المقرر: ليو فاي (لكسمبرغ)

أولا - تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- ١ - عقد الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة دورة عمله الأولى، المؤلفة من ست جلسات، في مقر الأمم المتحدة في الفترة ما بين ١٨ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١.
- ٢ - وافتتح الدورة رئيس الفريق العامل، خورخي أرغويو (الأرجنتين)، الذي أدلى ببيان.

باء - الحضور

- ٣ - حضر الدورة ممثلو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وحضرها أيضا ممثلون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومراقبون عن المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية. وترد قائمة المشاركين في الوثيقة A/AC.278/2011/INF/1.

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

- ٤ - في الجلسة الأولى من دورة العمل الأولى للفريق العامل، المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل، انتخب الفريق العامل موزة الكعبي (قطر) نائبة للرئيس.



٥ - وفي الجلسة السادسة، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، عيّن الفريق العامل نائب رئيس الفريق العامل، ليو فاي (لكسمبرغ)، لكي يضطلع أيضا بمسؤوليات مقرر دورتي العمل الأولى والثانية.

دال - إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٦ - أقر الفريق العامل، في الجلسة الأولى من دورة عمله الأولى، جدول الأعمال المؤقت لدورتَي عمله، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.278/2011/3. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.
- ٣ - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة.
- ٤ - الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي.
- ٥ - مسائل أخرى.
- ٦ - اعتماد التقرير.
- ٧ - وفي الدورة نفسها، أقر الفريق العامل تنظيم الأعمال المقترح لدورة عمله الأولى، على النحو المبين في ورقة غير رسمية، متاحة باللغة الإنكليزية فحسب.

هاء - مشاركة المنظمات غير الحكومية في أعمال الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بالشيخوخة

٨ - قرر الفريق العامل، في الجلسة الأولى من دورة عمله الأولى، منح الاعتماد للمنظمات غير الحكومية التالية للمشاركة في أعماله:

مؤسسة رفاه المسنين "Agewell Foundation" (الهند)

الرابطة المدنية لعلماء الشيخوخة الأرجنتينيين "Gerontólogos Argentinos Asociación Civil" (الأرجنتين)

التحالف العالمي للمركز الدولي لدراسات طول العمر "International Longevity Center Global Alliance" (الولايات المتحدة الأمريكية)

واو - الوثائق

٩ - يمكن الاطلاع على قائمة الوثائق المعروضة على الفريق العامل المفتوح العضوية في دورة عمله الأولى وعلى قائمة المشاركين في الدورة في الموقع الشبكي التالي: <http://social.un.org/ageing-working-group/firstsession.shtml>.

ثانيا - الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي

١٠ - نظر الفريق العامل في البند ٤ من جدول أعماله في الجلسات الأولى إلى السادسة من دورة عمله الأولى، المعقودة في الفترة ما بين ١٨ و ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١. وأجرى مناقشة عامة بشأن هذا البند في جلسته الأولى.

١١ - وفي الجلسة الأولى، المعقودة في ١٨ نيسان/أبريل، استمع الفريق العامل إلى بيانات أدلى بها ممثلو البلدان التالية: الأرجنتين، وأستراليا، وباكستان، والجمهورية العربية السورية، وجمهورية كوريا، والدايمرك، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصين، وفرنسا، وقطر، وكندا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، وهنغاريا (باسم الاتحاد الأوروبي)، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان.

١٢ - وفي الجلسة نفسها، أدلى ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان ببيان.

١٣ - وفي الجلسة الأولى أيضا، أدلى ببيانات ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الاتحاد الدولي للشيخوخة (باسم الائتلاف الدولي لحقوق كبار السن)؛ والمؤسسة الدولية لمساعدة كبار السن (HelpAge International)؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين.

حلقة نقاش بشأن "تمهيد السبيل: الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن"

١٤ - وفي الجلستين الثانية والثالثة، المعقودتين في ١٩ نيسان/أبريل، عقد الفريق العامل حلقات نقاش بشأن الموضوع "تمهيد السبيل: الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن".

١٥ - وفي الجلسة الثانية، أدار حلقة النقاش المدير بالنيابة لشعبة السياسات والتنمية الاجتماعية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة. وأدلى بعروض كل من الموظف المسؤول عن فرع مسائل التنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان؛ وروسيو باراهونا ريبيرا، الخبيرة المستقلة للجنة الحقوق

الاقتصادية والاجتماعية والثقافية؛ وممثل عن إدارة سياسات العمل التابعة لمنظمة العمل الدولية (أيضا باسم رئيس فريق تنمية السياسات والبحوث التابع لإدارة الأمن الاجتماعي بمنظمة العمل الدولية).

١٦ - وأجرى الفريق العامل بعدئذ حوارا مع أعضاء حلقة النقاش، شاركت فيه وفود البلدان التالية: الأرجنتين، والبرازيل، وسانت لوسيا، والسلفادور، وشيلي، وقطر. وشارك في حلقة النقاش أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: مؤسسة رفاه المسنين "Agewell Foundation"، والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب المسنين، والاتحاد الدولي للشيخوخة، والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين.

١٧ - وفي الجلسة الثالثة، أدار حلقة النقاش الموظف المسؤول عن فرع مسائل التنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية التابع لمفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وأدلى بعروض كل من آمنة علي السويدي، الخبيرة المستقلة وعضو اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة؛ وفردوس آرا بيغام، أخصائية القضايا الجنسانية والعضو السابق في اللجنة المعنية بمناهضة التمييز ضد المرأة؛ وشاركت أيضا في الجلسة بريدجيت سليب، المستشارة الأقدم في السياسات المتعلقة بالحقوق بالمؤسسة الدولية لمساعدة المسنين.

١٨ - ثم أجرى الفريق العامل حوارا مع أعضاء حلقة النقاش، شاركت فيه وفود البلدان التالية: الأرجنتين، وألمانيا، والبرازيل، وبنغلاديش، وقطر. وشارك أيضا ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: منظمة الفهود الرمادية؛ والشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين؛ ومؤسسة رفاه المسنين؛ والرابطة الأمريكية للأشخاص المتقاعدين؛ والاتحاد الدولي للشيخوخة.

حلقات نقاش بشأن موضوع "تمهيد السبيل: الإطار الإقليمي القائم أو الآليات المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن"

١٩ - في الجلستين الرابعة والخامسة، المعقودتين في ٢٠ نيسان/أبريل، عقد الفريق العامل حلقات نقاش بشأن موضوع "تمهيد السبيل: الإطار الإقليمي القائم أو الآليات المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن".

٢٠ - وفي الجلسة الرابعة، أدار حلقة النقاش نائب رئيس الفريق العامل (لكسمبرغ). وقدم أعضاء حلقة النقاش الآتية أسماؤهم عروضاً: ريني ألابيني - غانسو، رئيسة اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب؛ وماريو لوبيس، الأخصائي الأقدم في حقوق الإنسان لدى لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان؛ وفيرجينيا براس غوميس، المستشارة الأقدم في السياسات الاجتماعية بوزارة العمل والتضامن الاجتماعي في حكومة البرتغال.

٢١ - ثم أجرى الفريق العامل حواراً مع أعضاء حلقة النقاش، شاركت فيه وفود الدول الأعضاء التالية: الأرجنتين، وبنن، والبرازيل، وغواتيمالا، وهولندا. وشارك أيضاً في حلقة النقاش المراقب عن الاتحاد الأوروبي.

٢٢ - وفي الجلسة الخامسة، أدار حلقة النقاش مدير شعبة السكان التابعة للجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقدم أعضاء حلقة النقاش الآتية أسماؤهم عروضاً: كافيتا تشيبي، مسؤولة الشؤون القانونية في اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان؛ وخافير فاسكيس، مبعوث منظمة الصحة للبلدان الأمريكية/منظمة الصحة العالمية؛ ومكمور السنوسي، المدير العام للخدمات الاجتماعية والتأهيل بوزارة الخدمات الاجتماعية في حكومة إندونيسيا.

٢٣ - ثم أجرى الفريق العامل حواراً مع أعضاء حلقة النقاش، شاركت فيه وفود البلدان التالية: الأرجنتين، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، والسلفادور، وسويسرا، وقطر. وشارك أيضاً في حلقة النقاش ممثلو المنظمات غير الحكومية التالية: الشبكة الدولية لمنع إساءة معاملة المسنين، والمؤسسة الدولية لمساعدة كبار السن، والرابطة الدولية لعلم الشيخوخة وطب الشيخوخة، ومؤسسة رفاه المسنين.

نقاش بشأن "تحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي والتدابير اللازمة لسدّها"

٢٤ - في الجلسة السادسة، المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، أجرى الفريق العامل نقاشاً حول موضوع "تحديد الثغرات الموجودة على المستوى الدولي والتدابير اللازمة لسدّها"، أدارته السيدة براس غوميس والسيدة ألابيني - غانسو، اللتان أدلتا ببيانين استهلايين.

٢٥ - وأعقب ذلك جلسة تحاور، شاركت فيها وفود البلدان التالية: الأرجنتين، والأردن، وباكستان، والبرازيل، والجمهورية الدومينيكية، والسنغال، والسويد، وسويسرا، وشيلي، والصين، وغواتيمالا، وقطر، وكندا، وكوستاريكا، ومصر، والنمسا، وهنغاريا (باسم الاتحاد الأوروبي أيضاً)، وهولندا، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان. وشارك أيضاً في الجلسة الموظف المسؤول عن فرع مسائل التنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية التابع لمفوضية حقوق الإنسان، والسيدة باراهونا ريبيرا، الخبيرة المستقلة للجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والسيدة بيغام.

ثالثا - موجز الرئيس بشأن النقاط الرئيسية للمناقشات

٢٦ - في الجلسة السادسة أيضا، أبلغ الفريق العامل بأن الرئيس سيعدّ، بمعية المكتب وبالتعاون مع الأمانة، موجزا للنقاط الرئيسية التي تطرقت إليها المناقشات. وفيما يلي نص موجز الرئيس:

لمحة عامة

في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، أنشأت الجمعية العامة فريقا عاملا مفتوح العضوية أمام جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، بغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن عن طريق دراسة الإطار القائم لحقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات المحتملة وأفضل السبل لسدّها، بما في ذلك عن طريق النظر، حسب الاقتضاء، في جدوى وضع مزيد من الصكوك والتدابير.

واحتتم الفريق العامل دورة عمله الأولى في ٢١ نيسان/أبريل، بعد سلسلة من العروض والمناقشات بشأن الحالة الراهنة لحقوق الإنسان لكبار السن، على مدى أربعة أيام. وشارك في حلقات النقاش خبراء من شتى المشارب والخبرات والمطان، انكبوا على دراسة الأطر والآليات الدولية والإقليمية القائمة المعنية بحقوق الإنسان، وقدموا معلومات بشأن آخر التطورات في هذا المجال، وحددوا عددا من الثغرات التي تعتري نظم الحماية وأمعنوا التفكير فيها. وأتاحت جلسات الحوار التي أعقبت ذلك تحديد طائفة من التدابير الكفيلة بسد هذه الثغرات على الصعيد الدولي.

وأظهرت الدورة وجود اتفاق واسع النطاق بين الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية ووكالات الأمم المتحدة وكياناتها والخبراء المستقلين بشأن ضرورة مناقشة حماية وتعزيز حقوق الإنسان لهذه الشريحة العريضة المتزايدة من المجتمع. وساد الاعتراف بوجه عام بالطابع الخاص الذي تتسم به بعض التحديات التي يواجهها كبار السن من الرجال والنساء في مجال حقوق الإنسان والتي لم تعالج بشكل كاف حتى الآن.

وكان ثمة اتفاق أيضا على وجود ثغرات كبيرة في ما يتعلق بحماية حقوق الإنسان للمسنين، بما يشمل الأدوات المستخدمة حاليا في جمع البيانات، بل وأيضا الإحصاءات والمعلومات المحددة التي تقدمها الدول على المستوى الدولي لآليات رصد المعاهدات. فغياب هذه الأدوات يزيد من صعوبة ضمان فعالية الرصد وتقييم أعمال جميع حقوق الإنسان دونما تمييز. وأشارت الوفود إلى ضرورة معالجة الثغرات التي تعتري عملية التنفيذ على المستويين

الوطني والدولي، وأبدت آراءها بشأن بعض التدابير الرامية إلى تحقيق نتائج أقوى أثراً. وحددت بعض الوفود أيضا الثغرات المعيارية، ووجهت الانتباه إلى أن النظم المحزّاة هي قاصرة عن توفير الحماية الفعالة. وبالإضافة إلى ذلك، دعت بعض الوفود والمنظمات غير الحكومية والخبراء إلى وضع صك ملزم، علاوة على الآليات المخصصة والتدابير الإضافية اللازمة لسد هذه الثغرات.

اليوم الأول: الحالة الراهنة لحقوق الإنسان لكبار السن

افتتح رئيس الفريق العامل دورة العمل الأولى في ١٨ نيسان/أبريل ٢٠١١، مشدداً على أن التوقعات تشير إلى أن النسبة المئوية لسكان العالم الذين تصل أعمارهم إلى ٦٠ عاماً أو أكثر ستتضاعف بحلول عام ٢٠٥٠، لتبلغ نسبة ٢١,٧ في المائة التي لم يسبق لها نظير. وأشار إلى التأثير المركب الذي يطال حقوق الإنسان لكبار السن من جراء التمييز والإهمال والعنف على أساس العمر. وأعرب عن القلق إزاء توارثي الأشخاص الذين تتجاوز أعمارهم ٦٠ سنة عن الأناظر في جميع أنحاء العالم. وشدد أيضا على أن التقدم نحو إيجاد حلول فعالة إنما يجرى عن طريق إجراء مناقشات معمقة والتوصل إلى تفاهم يحظى بتأييد واسع النطاق.

واتسم اليوم الأول من الدورة بكثافة الحضور، حيث غصّت القاعة بما يربو على ٨٠ وفداً، بالإضافة إلى العديد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية. وأدلى سبعة عشر وفداً ببيانات، منها بيان باسم الاتحاد الأوروبي، وبيان باسم صندوق الأمم المتحدة للسكان، وثلاثة بيانات باسم منظمات غير حكومية.

ورحبت الدول الأعضاء عموماً بإنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية نظراً إلى ما تواجهه من تحديات تتصل بشيخوخة السكان. ورحبت عدة وفود بإتاحة الفرصة للنظر في الآثار المترتبة على حقوق الإنسان من جراء التغيرات الديمغرافية الحالية والمستقبلية، وأيضاً لتبادل الخبرات والسياسات والممارسات.

وأقر عدد من الوفود بأن الرجال والنساء يواجهون مع تقدمهم في السن مشاكل محددة في مجال حقوق الإنسان، وأثاروا بعض الشواغل إزاء التمييز والإهمال والعنف على أساس العمر. وأشارت بعض الوفود إلى الالتزامات القائمة بموجب العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، والإمكانات التي تتيحها اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التي جرى إبرامها مؤخراً. وأشارت بعض الوفود أيضاً إلى وجود صكوك دولية أخرى تحت رعاية منظمة العمل الدولية. وأعربت بعض الوفود عن الأسف لأن صكين فحسب من جميع هذه الصكوك هما اللذان يتضمنان إشارات محددة إلى كبار السن.

وفي ما يتعلق بالصكوك غير الملزمة، أشارت بعض الوفود إلى خطة عمل فيينا الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ١٩٨٢، ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن لعام ١٩٩١، وخطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة لعام ٢٠٠٢، باعتبارها أدوات لتصميم سياسات عامة محددة لكبار السن. وأفادت بعض الوفود أنها تتطلع إلى حصيلة عملية استعراض خطة عمل مدريد الدولية المتعلقة بالشيخوخة، لعام ٢٠١٢، حيث ستتيح الفرصة لتنسيق النهج المتبع في معالجة مسألة الحقوق.

وأقرت عدة وفود بأن تلك الصكوك لم تستخدم بما فيه الكفاية ولا هي نُفذت بشكل منتظم. ورأت بعض الوفود أنها لا توفر معيارا كافيا لحماية حقوق الإنسان لكبار السن وأن الحاجة تدعو إلى اتخاذ مزيد من التدابير، بما في ذلك وضع اتفاقية.

وأعرب المندوبون عن وجهات نظرهم بشأن ضرورة تركيز الاهتمام على قضايا معيّنة، مثل المسائل المتصلة بتيسير الحصول على الخدمات الصحية وتوافرها، أو زيادة النظر في سن التقاعد. وأشارت بعض الوفود إلى أهمية الرعاية الطويلة الأمد، بما في ذلك جانبها المتعلق بسياسات الإسكان والنقل بغية تعزيز أسلوب العيش المستقل، وضرورة توفير التكنولوجيات وأجهزة الدعم لكبار السن. ورأت بعض الوفود أنه من المهم أيضا التشديد على الشيخوخة النشطة والاعتراف باستمرار مساهمة كبار السن في الوفاء بالتزامهم إزاء مجتمعاتهم المحلية والمجتمع بأسره. ولوحظ أن تمكين كبار السن يشكل بعدا أساسيا في احترام حقوق الإنسان الخاصة بهم وكفالة مشاركتهم في التنمية.

ويستتبع تحسين أحوال معيشة كبار السن واحترام حقوقهم أيضا تعزيز التعاون الدولي لكفالة الاستيعاب التام لشواغل البلدان النامية، التي ستواجه تحديات أعظم في معالجة مسائل الشيخوخة لديها. فعلى سبيل المثال، تدعو الحاجة إلى تعاون الهيئات الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان فيما بينها بغية تبادل الممارسات الجيدة.

وبالإضافة إلى ذلك، أشار لفييف من المندوبين إلى الأثر السلبي الناجم عن تدابير التراجع عن تنفيذ خطط الحماية الاجتماعية من جراء الأزمات المالية.

ولاحظت بعض الوفود والمنظمات غير الحكومية التجزؤ الذي تتسم به معاهدات حقوق الإنسان القائمة، ولاحظت أيضا أنه برغم ما تتضمنه خطة عمل مدريد الدولية من بعض الإشارات إلى حقوق الإنسان، فإنها تظل وثيقة غير ملزمة. ودعت إلى تعزيز الحماية وجعلها ملزمة كسبيل إلى سد الثغرات الحالية التي تعترى النظام الدولي لحقوق الإنسان.

ودعت بعض الوفود إلى اتباع نهج شامل إزاء الشيخوخة، بينما لاحظت وفود أخرى أن وضع اتفاقية لحقوق كبار السن من شأنه أن يسهل تنفيذ نهج من هذا القبيل. فالاتفاقية ستوضح مسؤوليات الدولة تجاه كبار السن وتحسن عملية المساءلة، بل وستوفر أيضا إطارا لرسم السياسات واتخاذ القرارات. وبالإضافة إلى ذلك، فمن شأن الاتفاقية أن تسد الثغرات التي تعترى الآليات والصكوك الحالية، وتضطلع بدور حاسم في إحداث نقلة نوعية من شأنها أن تساعد في تغيير النظرة إلى كبار السن والتعامل معهم ليس كمستفيدين من الرعاية الاجتماعية والصدقات بل بالأحرى كأصحاب حقوق.

واتفق معظم الوفود على ضرورة إجراء مزيد من المناقشة والتحليل لتوسيع نطاق الاتفاق والمضي قدما في تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن.

اليوم الثاني: تمهيد السبيل: الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لكبار السن

نُظِم اليوم الثاني من المناقشات في ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١١ في شكل حلقتي نقاش كُرستا لدراسة الصكوك والآليات الدولية القائمة المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن. وضمت حلقتا النقاش مشاركين من بينهم خبراء مستقلون من لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، بالإضافة إلى عضو سابق في لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة. وكان من ضمن المشاركين أيضا ممثلون عن مفوضية حقوق الإنسان، ومنظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية غير الحكومية لمساعدة كبار السن.

وألقى الموظف المسؤول عن فرع مسائل التنمية والمسائل الاقتصادية والاجتماعية التابع لمفوضية حقوق الإنسان نظرة عامة على الإطار والآليات الدولية القائمة المعنية بحقوق الإنسان في جانبها المتعلق بحقوق الإنسان لكبار السن. وشدد على أن معاهدات حقوق الإنسان تتضمن عدة أحكام تسري على كبار السن بحكم طابعها الشامل للجميع، بيد أنه لاحظ أنه ليس ثمة أي صك محدد مكرس لهذه الشريحة من السكان، وأن عددا قليلا فحسب من الصكوك القائمة يتضمن إشارات صريحة إلى السن. وذكر المشاركون بأن هناك آليتين من آليات رصد المعاهدات قد وضعتا معايير مكرسة لمعالجة خصوصيات كبار السن، وسلط الضوء على الأعمال التي اضطلع بها في الآونة الأخيرة المكلفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة فيما يتعلق بكبار السن. وأشار إلى أنه لئن كانت هناك آليات وأحكام قائمة، فإن نظام الحماية على الصعيد الدولي يبدو متشظيا، وهناك مسائل أساسية لم يبت فيها بشكل كاف. ومن بين المسائل الموضوعية التي شدد عليها تعدد أشكال التمييز، والتركيز بشكل

متفاوت على حفنة من الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مع إيلاء اهتمام أقل للحقوق المدنية والسياسية.

وأشارت السيدة باراهونا ريبيرا، عضو لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبروتوكول الاختياري الملحق به (انظر قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٣)، اللذين ينصان على طائفة من حقوق الإنسان (مثل الضمان الاجتماعي والصحة والمستوى المعيشي اللائق) الأساسية لكبار السن، ويبينان آليات الحماية الدولية. ولاحظت أن كبار السن مشمولون بحماية صكوك دولية ملزمة وإعلانات مبادئ على السواء. ولاحظت بوجه خاص أن تعليق اللجنة العام رقم ٦ بشأن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لكبار السن (١٩٩٥)، يشكل أول وثيقة صادرة عن هيئة منشأة بموجب معاهدة تتناول حقوق كبار السن تحديداً. وأشارت أيضا إلى التعليق العام رقم ١٩ بشأن الحق في الضمان الاجتماعي (٢٠٠٨)، وأيضا التعليق العام رقم ٢٠ بشأن عدم التمييز في الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠٠٩) الذي يتناول التمييز على أساس السن كممارسة محظورة بموجب العهد في عدة سياقات. ولاحظت أن كبار السن، بخلاف غيرهم من الفئات الضعيفة، لا يحظون بالحماية بموجب اتفاقية محددة. وأعربت عن أسفها لأنه بالرغم من الحاجة الجلية إلى توفير الحماية، ما زالت المؤشرات الموثوق بها لرصد حماية المسنين على مر الزمن غير كافية. واختتمت قولها بالتشديد على أن بعض البلدان كانت قد شرعت في العقد الماضي في اعتماد قوانين وسياسات عامة محددة لحماية كبار السن. وكان نطاق تلك المبادرات أوسع بكثير من مجرد التصدي لعدم التمييز ضد كبار السن. وأكدت على دور أمناء المظالم والمؤسسات الوطنية المعنية بحقوق الإنسان في رصد حالة كبار السن في ضوء التشريعات والسياسات الوطنية.

وشددت ممثلة إدارة سياسات العمالة التابعة لمنظمة العمل الدولية على أهمية توصية منظمة العمل الدولية رقم ١٦٢ بشأن العمال المسنين (١٩٨٠). وسلطت الضوء على رأي منظمة العمل الدولية بشأن الدور المحوري لتعزيز العمالة وما يترتب عليه من آثار على جميع الفئات العمرية. وفي هذا الصدد، أكدت على ضرورة معالجة "عمالة الشباب والتصدي لمغالطة 'محدودية فرص العمل'". وشددت على الحاجة الماسة إلى مكافحة التحامل والتمييز على أساس السن، بسبل منها سن التشريعات. وركزت أيضا على تحسين ظروف العمل، بما يشمل تعزيز فرص العمل والتعلم مدى الحياة وتكييف أوقات العمل واعتماد مسارات مرنة لإزاء التقاعد.

وفيما يتعلق بالضمان الاجتماعي، أفادت ممثلة إدارة سياسات العمالة التابعة لمنظمة العمل الدولية أن التحدي الحقيقي يكمن في أن غالبية كبار السن لا تستفيد من الضمان الاجتماعي. فهناك فئة قليلة من سكان العالم التي تساهم في نظم المعاشات التقاعدية، وبالتالي فالقلة قليلة فحسب هي التي تستفيد من تغطية خدمات الرعاية الصحية أو تقدر على مواجهة تكاليفها. وصرّحت أنه ما لم تتخذ الإجراءات اللازمة، فإن الفجوة في التغطية ستزداد اتساعاً في المستقبل: فنسبة كبار السن في العالم الذين يعيشون في المناطق الأقل نمواً ذات أدنى معدلات التغطية في مجال الضمان الاجتماعي تصل إلى ٦٣ في المائة، ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة إلى ٧٨ في المائة بحلول عام ٢٠٥٠. وستتمركز غالبيتهم في آسيا، وستستفيد النساء من التغطية بنسبة أقل من الرجال. ومن شأن تطبيق عتبة الاستفادة من الحماية الاجتماعية أن يساعد في إعمال الحق في الضمان الاجتماعي، والحد من الفقر على نحو فعال، وتعزيز الإنتاجية والنمو، وتسهيل التحول الاقتصادي، وضمان السلام الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، فقد ثبت أنه بالإمكان تحقيق ذلك في البلدان النامية وبأسعار معقولة.

وفي العرض الذي قدمته ممثلة اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة التابعة لمفوضية حقوق الإنسان، شددت على مسألة تزايد أعداد كبار السن الذين يعانون في كثير من الأحيان من الاستبعاد الاجتماعي واللامساواة والتمييز والعنف. ودعت إلى تسليط مزيد من الضوء على هذه المسألة وعلى حماية حقوق الإنسان لكبار السن على غرار النهج المتبع بالنسبة إلى الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي معرض الإشارة إلى مختلف الصكوك والمعايير الدولية القائمة في مجال حقوق الإنسان، لاحظت أن عدداً قليلاً جداً منها يشير إلى كبار السن على وجه التحديد. ولاحظت أيضاً عدم وجود آلية رصد ملائمة ونظام لجمع البيانات بشأن كبار السن. ودعت إلى وضع اتفاقية دولية ملزمة بشأن حقوق كبار السن لتيسير استحداث إطار قانوني يحدد حقوقهم، ويوضح مسؤوليات الدول الأعضاء والمعايير والخطوات اللازمة لحمايتهم، بالإضافة إلى إنشاء قاعدة بيانات عن حقوق كبار السن واحتياجاتهم.

وركزت السيدة بيغام، العضو السابق في لجنة القضاء على التمييز ضد المرأة، في عرضها على التطور الأخير الذي حصل في مجال حقوق كبار السن، ألا وهو صدور التوصية العامة رقم ٢٧ عن اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة. ففي معرض تناول حقوق المسنات من جميع جوانبها، تقر هذه التوصية بأنه لا سبيل إلى تحقيق التنمية الكاملة للمرأة إلا باعتماد نهج دورة الحياة، الذي يقر بأن مختلف مراحل حياة المرأة تؤثر في تمتعها بحقوق الإنسان مع تقدمها في العمر. والنساء المسنات هن الأكثر ضعفاً، إذ يتعرضن بشكل أكبر للقوالب النمطية الاجتماعية، في حين يشاركن عموماً بصورة أقل في مجتمعاتهن

ويستفدن من الفرص المتاحة بنسبة أقل. وهن أيضا أكثر عرضة للاعتداء اللفظي والجنسي والنفسي وللقيود المالية، وكثيرا ما يواجهن حالات متعددة من التمييز.

ولاحظت أن التنفيذ الفعال للتوصية العامة يقتضي التزام الدول بالقضاء على التمييز ضد النساء المسنات عن طريق إدماج المعايير الدولية في التشريعات والممارسات المحلية. ولاحظت أيضا أن التوصية العامة رقم ٢٧ تشير إلى النساء فحسب، وأفادت بأن وضع آلية قوية للتنفيذ والرصد على الصعيد الدولي من شأنه أن يعزز الحماية الشاملة لحقوق الإنسان لكبار السن ويوطدها.

ولاحظت السيدة سليب، ممثلة المؤسسة الدولية لمساعدة كبار السن، أن هناك حاجة ملحة لزيادة حماية كبار السن من الإيذاء والتمييز والتهميش. وأشارت إلى تعدد أشكال التمييز التي يعانيها كبار السن، وعدم وجود إطار قانوني دولي كفيلا بتوفير الحماية لهم. وقدمت في عرضها مخططات مقارنة تستند إلى استعراض جميع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وتقارير المقررين الخاصين وتوصياتهم منذ عام ٢٠٠٠، بغية تسليط الضوء على غياب نهج متسق في هذا المجال، وإبراز مدى ندرة الاهتمام بحالة كبار السن، ولا سيما في مجال الحقوق المدنية والسياسية. ورأت أن وضع صك دولي جديد من شأنه أن يشكل تديرا أساسيا لمعالجة الوضع الحالي، وتوضيح الرؤية لأصحاب الحقوق وذوي المسؤوليات، وجعل التمييز على أساس السن أمرا غير مقبول قانوناً على الصعيد العالمي.

وهناك تحد أساسي آخر يواجه كبار السن، وهو العيش بكرامة. فمن شأن عملية الشيخوخة ذاتها أن تهدد كرامة كبار السن، حيث يسود التصور بأن عطاء كبار السن أقل فائدة للمجتمع بحكم عمرهم. ويشكل الاستقلال والمشاركة والاعتماد على الذات عناصر أساسية في مفهوم الكرامة. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن ينظر إلى المسنين بوصفهم أعضاء فاعلين في مجتمعاتهم، لا كمستفيدين من الحماية الاجتماعية فحسب.

وفي الحوارات التي أعقبت حلقتي النقاش كليهما، أمعن الوفود التفكير في طائفة واسعة من القضايا، تشمل الاستبعاد الاجتماعي وانعدام الأمن الاقتصادي وعدم وجود بيانات كافية بشأن مسائل الشيخوخة وعدم كفاية تغطية الضمان الاجتماعي. وأبرزت الوفود الصلة التي تربط بين التنمية وحقوق الإنسان، وأشارت إلى أهمية إجراء مناقشات معمقة بشأن أوجه التمييز المباشر وغير المباشر والمتعدد وتأثيرها في ممارسة العديد من الحقوق. ولاحظت بعض الوفود أن الفريق العامل يتيح الفرصة لتوحيد المفاهيم، التي قد تكتسب بالتالي بعدا عالميا، بينما حذرت وفود أخرى من أن الأمر يقتضي أن تخصص الحكومة موارد موضوعية لضمان التنفيذ، في حين أن العديد من البلدان يفتقر إلى هذه

الموارد، ولا سيما البلدان النامية. كذلك لم يول الإطار الدولي لحقوق الإنسان سوى التزر اليسير من الاهتمام لمساواة وعدم التمييز، وليس ثمة أي نص تقريبا يتناول أشكال التمييز المتعددة التي قد يتعرض لها كبار السن.

وأوضحت بعض الوفود من خلال الأمثلة القطرية التي ساققتها انتشار الثقافة الموجهة للشباب والمتحاملة ضد كبار السن واتساع نطاقها باستمرار، مما أدى إلى استبعاد كبار السن وهميشهم وعدم إعطاء الأولوية لحقوقهم بشكل تدريجي وبسبل شتى.

وأكد بعض الوفود والخبراء والمنظمات غير الحكومية أيضا على أهمية وضع صك ملزم مكرس لهذه المسألة، بغرض توفير حماية فعالة لكبار السن، ينص على التزامات فورية فيما يتعلق بعدم التمييز وضمانات بعدم التراجع في كفالة جميع الحقوق المشمولة بالحماية. وبرغم المواد الواردة في معاهدين صدقت عليهما بالفعل غالبية الدول، بالإضافة إلى التعليقات العامة التي تتناول كبار السن، فإن تلك المواد تظل مجزأة وتوفر حماية غير كافية. ولاحظت الوفود أنه على الرغم من الحاجة الملحة إلى توفير حماية من هذا القبيل في البلدان النامية التي تشهد تحولات ديمغرافية سريعة، فإن المشكلة مطروحة أيضا في البلدان المتقدمة النمو، حيث أدت الأزمة الاقتصادية إلى حدوث تراجع في السياسات العامة كان له تأثير ضار على كبار السن.

ولاحظ أحد الوفود أنه بدلا من وضع مزيد من الصكوك، فإن أفضل السبل لسد عدد من الثغرات التي تم تحديدها قد يكمن في تشجيع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات وآليات حقوق الإنسان على زيادة التركيز على كبار السن وتطبيق الصكوك القائمة.

ولاحظ أحد الوفود كذلك أهمية مشاركة المنظمات غير الحكومية في زيادة إدكاء الوعي وتسييل الضوء على حالة كبار السن واستحقاقهم بصفته من ذوي الحقوق.

اليوم الثالث: الإطار والتدابير والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان

كان الهدف من حلقتي النقاش المعقودتين في ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١١ هو تحليل الأعمال التي أجزتها النظم الإقليمية لحقوق الإنسان في مجال معالجة حقوق الإنسان لكبار السن، وقدمت الجلسة أيضا لمحة خاطفة عن التجارب الوطنية في هذا المجال من منظور مؤسسة وطنية مستقلة لحقوق الإنسان. وكان من بين المشاركين في حلقتي النقاش رئيسة اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، ومحام أقدم من أمانة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان، وكذلك خبير من المنظومة الأوروبية لحقوق الإنسان وخبير من رابطة أمم

جنوب شرق آسيا. وشارك أيضا مستشار حقوق الإنسان بمنظمة الصحة للبلدان الأمريكية، والخبيرة القانونية للجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان.

وأظهرت العروض المقدمة أن النظم الإقليمية لحقوق الإنسان ما فتئت تواجه المصاعب على مدى السنوات الأخيرة من أجل اعتماد تدابير لتعزيز آليات حماية كبار السن، بما في ذلك النظر في اعتماد صكوك ملزمة مكرسة لهذا الشأن. وقدمت السيدة ألابيني - غانسو، ممثلة اللجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، أول مثال توضيحي على ذلك. ولاحظت السيدة ألابيني - غانسو أن اللجنة الأفريقية أنشأت في عام ٢٠٠٧ فريقا عاملا مكلفا بالتركيز على وضع بروتوكول بشأن حقوق الإنسان لكبار السن، في ضوء الحماية العالمية، على غموضها إلى حد ما، التي يمنحها الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب لهذه الشريحة من السكان. وقدم مشروع قرار بهذا الشأن خلال الدورة العادية الثامنة والأربعين للجنة الأفريقية المعنية بحقوق الإنسان والشعوب، المعقودة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٠. ولاحظت أن المنظومة الأفريقية لحقوق الإنسان، التي تضم نصوصا مثل المادة ٢٢ من بروتوكول عام ٢٠٠٣ المتعلق بحقوق المرأة في أفريقيا، تشير إلى كبار السن بشكل أكثر وضوحا مما عليه الحال في الآليات الدولية. ولاحظت السيدة ألابيني - غانسو أيضا أن المحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب توفر نظام حماية في الحاضر والمستقبل، بمعنى أنها تسمح بتقديم بلاغات فردية بموجب الأحكام الحالية، بيد أن هذه الآلية لم تطبق بعد على كبار السن.

وعرض السيد لوبيس باسم أمانة لجنة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان منظورا إقليميا آخر. فقد استهل السيد لوبيس عرضه بالإشارة إلى أن الدول الأعضاء التزمت، منذ عام ٢٠٠٩، بالتشجيع على صياغة اتفاقية للبلدان الأمريكية بشأن حقوق كبار السن. وفي الآونة الأخيرة، أي في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠، عقد المجلس الدائم لمنظمة الدول الأمريكية دورة خاصة بشأن حقوق كبار السن، دعت فيها عدة دول إلى وضع صك إقليمي مخصص للمسألة. وأوجز السيد لوبيس شتى السبل التي توفرها اللجنة والمحكمة كلتاهما للنظر في الالتماسات الفردية، وتطبيق التدابير التحوطية في المسائل الملحة، وإيفاد البعثات القطرية، وإصدار تقارير مواضيعية، وصوغ فتاوى بشأن القضايا الناشئة عن تفسير الاتفاقية. ولاحظ السيد لوبيس أن محكمة البلدان الأمريكية كانت قد بتت في دعاوى قليلة جدا لكنها مهمة تنطوي على مسائل تتصل صراحة بحقوق كبار السن، ولا سيما في ما يتعلق بالضمان الاجتماعي والتقاعد، بل وتتصل أيضا بواجب الدول في ضمان استقلالية كبار السن واستمرار قدرتهم على العمل، وذلك بضمان تمتعهم بحقوقهم في الغذاء الكافي والحصول على المياه النظيفة والرعاية الصحية. وعالجت المحكمة في قرارين آخرين

مسألة اتخاذ تدابير عاجلة لحماية أشخاص محرومين من حريتهم، وتحديدًا في ما يتعلق بجيآهم وسلامتهم الشخصية، واعتقال وسجن نساء يفوق عمرهن ٦٥ سنة، في انتهاك للتشريعات الوطنية السارية في ذلك البلد.

وفي العرض الذي أدلت به السيدة براس غوميس، ممثلة وزارة العمل والتضامن الاجتماعي في حكومة البرتغال، أوجزت بعض أهم صكوك حقوق الإنسان الملزمة للدول الأعضاء البالغ عددها ٤٧ دولة، بما في ذلك الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والميثاق الاجتماعي الأوروبي وبروتوكوله الإضافي لعام ١٩٩٢، التي توفر حماية خاصة لكبار السن في ما يتعلق بالضمان الاجتماعي. وألقت أيضا نظرة عامة على عدة إعلانات سياسية وغيرها من الصكوك التي بحثت في قضايا محددة تتصل بطائفة واسعة من المسائل، سواء فيما يتعلق بعدم التمييز أو بإطار السياسة الاجتماعية والتقاعد والحصول على الخدمات الصحية والمعاشات التقاعدية. ولاحظت السيدة براس غوميس أن الإصلاحات جارية في مجال سياسة المعاشات التقاعدية، وأن تيرتها تسارعت نتيجة للأزمة الاقتصادية. وأشارت أيضا إلى أن مجموعات معينة من كبار السن، مثل المهاجرين المسنين، والمسنين ذوي الإعاقة، والطاعنين في السن، والمسنين المعالين، تقتضي اهتماما وثيقا من لدن صانعي السياسات، ولا سيما في مجالي الرعاية الطويلة الأمد وتدابير الحماية الخاصة.

وتطرق السيد السنوسي باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى بعض الاعتبارات المتعلقة بنمط الشيخوخة في المنطقة، بالإضافة إلى المناقشات الجارية لصوغ السياسات وتنفيذها في هذا الصدد. وأشار السيد السنوسي إلى السياق الثقافي وضرورة النظر في بنية الأسرة عند معالجة مسألة الشيخوخة في مجتمعات جنوب شرق آسيا. ولاحظ أن هناك مبادرة لتوفير منهاج مشترك لحماية كبار السن وزيادة الاهتمام بالمسألة في هذه المنطقة التي تشهد أسرع وتيرة نمو في عدد السكان المسنين في العالم. وأشار إلى إعلان بروني دار السلام بشأن تعزيز مؤسسة الأسرة: رعاية المسنين، الذي اعتمد في عام ٢٠١٠.

وفي العرض الذي قدمته السيدة تشيتي باسم اللجنة الاسكتلندية لحقوق الإنسان، أوضحت بطريقة ملموسة الدور الذي تضطلع به مؤسسات حقوق الإنسان الوطنية في التوفيق بين الأوضاع الوطنية والمعايير والقواعد الدولية، وفي الاستجابة للمطالبات المحددة التي توجه لها. وجرى إعداد دراسة استقصائية تشاركية استنادا إلى سلسلة المشاورات الوطنية التي أجريت في مستهل عمل هذه اللجنة، الأمر الذي أدى إلى التركيز الحالي على كبار السن في توفير خدمات الرعاية الاجتماعية والتصدي للتحديات الخاصة التي تواجههم في مجال حقوق الإنسان. ونتيجة لذلك، تم التشديد على الكرامة والاستقلالية والمشاركة

في تطبيق معايير حقوق الإنسان على الأشكال الفريدة من الضعف البدني والعقلي والعاطفي التي يعاني منها بعض كبار السن. وناقشت السيدة تشيتي أمثلة عن عمل اللجنة في سياق تنفيذ النهج القائم على حقوق الإنسان وتعزيز تمكين أصحاب الحقوق وتفعيل مساءلة ذوي الواجبات وأهليتهم. ولما كانت المعاهد الوطنية لحقوق الإنسان في عدة بلدان تتمتع بولاية مستقلة تتيح لها الحصول على المعلومات والوصول إلى المسؤولين الحكوميين، فإن هذه الهيئات المستقلة تضطلع بالفعل بدورها في تسليط الضوء على حقوق كبار السن على الصعيد الوطني.

وأشار السيد فاسكيس، ممثل منظمة الصحة للبلدان الأمريكية، إلى أن عددا من وكالات الأمم المتحدة قد اتخذ أيضا خطوات لتعزيز الاهتمام بحقوق الإنسان لكبار السن، فذكر بالقرارات المتعلقة بالصحة والشيخوخة التي تتضمن إشارات واضحة إلى أبعاد حقوق الإنسان في القضية. وقدم لحة عامة شاملة لبعض حقوق الإنسان، من قبيل الحق في الغذاء والسكن والمياه والصرف الصحي، وعدم التعرض للتعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية، والخصوصية، وكلها عناصر أساسية عند النظر في صحة الأفراد. وأشار السيد فاسكيس أيضا إلى بعض الجوانب المهمة التي يتعين تنظيمها في مرافق الرعاية الطويلة الأمد.

ورأى مختلف الدول الأعضاء أن اتفاقية حقوق كبار السن من شأنها أن تكمل الآليات والصكوك الإقليمية القائمة، وتوفر الحماية والكرامة لكبار السن. ويحتاج كبار السن أيضا إلى الجهر بآرائهم: فهم محتاجون، من جهة، إلى تنظيم أنفسهم بشكل أحسن، لكنهم يحتاجون، من جهة أخرى، إلى التماس مشورتهم بشكل أكثر تواترا عن طريق اعتماد نهج تشاركي. وشددت إحدى الدول الأعضاء أيضا على أهمية تعزيز تنفيذ خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة وأعمال اللجان الإقليمية المعنية بحقوق الإنسان، بدلا من وضع صك دولي جديد. وخلال المناقشة، لاحظت السيدة تشيتي أن العديد من الأطر الإقليمية لم يستغل بعد، وأنه من الممكن تحسين ذلك الوضع. بيد أن هذه الأطر تعاني من عدم الاتساق فيما بينها، ومن الممكن تحسين ذلك باعتماد صك متماسك، كالاتفاق على سبيل المثال.

اليوم الرابع: تحديد الثغرات والتدابير الكفيلة بسدها

خلال الجلسة المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل ٢٠١١، ركز النقاش على تحديد الثغرات والتدابير الكفيلة بسدها. ونُظمت الجلسة في شكل مناقشة عامة مع السيدة براس غوميس والسيدة ألابيني - غانسو بصفتها ميسرتين.

وافتتحت السيدة براس غوميس الجلسة بعرض موجز لولاية الفريق العامل المفتوح العضوية في ضوء الحوارات العديدة التي أجريت بالفعل، واقترحت تجميع مختلف الثغرات التي تم تحديدها تحت أربع فئات لتيسير الرجوع إليها، وهي الثغرات المعيارية، وثغرات التنفيذ، وثغرات الرصد، والفجوات في المعلومات.

وتناول الكلمة ما مجموعه ٢٠ وفدا و ٥ منظمات غير حكومية.

وأقر جميع الممثلين بأهمية حالة كبار السن وطبيعتها الملحة، والتزموا بمواصلة المشاركة في دورة آب/أغسطس من اجتماع الفريق العامل. ورحب المندوبون بالفرصة المتاحة للنظر في شتى أنواع الثغرات، وأقروا بجدوى المناقشات التي دارت في الأيام السابقة من حيث توفيرها الفرصة لإجراء أول عملية مشتركة لتحديد شتى المقترحات غير الحصرية والمتكاملة باختلاف أنواعها.

وطُرحت عدة مقترحات ونوقشت باعتبارها حلولاً لسد الثغرات، مع الإقرار بضرورة زيادة إمعان النظر فيها، وبأنها لا تتعارض مع بعضها بعضاً، وهي كالتالي:

- اتفاقية دولية جديدة بشأن حقوق الإنسان لكبار السن
- مقرر خاص جديد أو خبير مستقل يكلف بدراسة حالة كبار السن وتقديم تقارير عنها وصوغ توصيات بشأن أفضل السبل لمعالجة المسألة
- تعزيز فعالية رصد خطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة على الصعيد العالمي، ولا سيما خلال ثاني عملية لاستعراض الخطة وتقييمها
- تعزيز فعالية تنفيذ الصكوك القائمة، بما في ذلك الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، ومبادئ الأمم المتحدة وخطط عملها
- إدماج قضايا كبار السن في صميم عمل آليات حقوق الإنسان القائمة وفي السياسات والبرامج على المستوى الوطني
- التكليف بإجراء دراسات بشأن مختلف المسائل المتصلة بحقوق الإنسان لكبار السن
- تعزيز جمع البيانات الوطنية وتصنيفها وتحديثها، بما يشمل تحسين نظم الإحصاءات واستخدام مؤشرات ومعايير لحقوق الإنسان
- تشجيع الهيئات المنشأة بموجب معاهدات التي لم تعالج بعد مسألة كبار السن معالجة كافية على إبداء تعليقات عامة جديدة
- تعزيز آليات الرصد الوطنية (بما في ذلك في مرافق الرعاية وفي القطاعين الخاص والعام)

- تعزيز الشراكات وتحسين التنسيق بين الوفود واللجان الإقليمية ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني في مجال تقديم المساهمات وإسداء المشورة المتخصصة
- وضع قاعدة بيانات بشأن نقاط الاتصال الوطنية المعنية بحقوق الإنسان لكبار السن بغية جمع المعلومات ونشرها بشأن عمل الفريق العامل
- دعم مشاركة كبار السن ومنظماتهم في عمل الفريق العامل

رابعاً - اعتماد تقرير الدورة التنظيمية

٢٧ - اعتمد الفريق العامل، في جلسته السادسة المعقودة في ٢١ نيسان/أبريل، مشروع التقرير عن دورة عمله الأولى (انظر A/AC.278/2011/L.3).